

الاشتركة والمجانز وهو الاول الراجح اي يطلب الماهية من غير ان يفتقر
 لوقت من غير ان يترسخ فيه سنة اقوال وسواء قلنا ان الامر للفق
 ام لا لو بدأ في فعله اول الوقت كان مستثالا للامر وقيل لا يكون
 مستثالا لجواز الردة التراخي وقيل بالوقف للشك في ان المراد به
 الفور والتراخي

ص واستنزم القضاء عند الرازي وعبد الجبار والشيرازي
 وهو تأخر لدى الجمهور والارجح الايمان بالمأمور
 يستنزم الاجزاء وان الامرا بالامر بالشئ ليس بالشئ امر
 وان الامر يلفظا يشمله خلاف ما في العام بان يخله
 وان المأمور مطلقا دخل نياية الامتناع حصل

ش فيه مسائل الاولى اذ اخرج الكلف الواجب عن وقته المعين
 له شرعا فهل يجب القضاء بالامر السابق بمعنى انه يستنزمه لا
 شعاع بطلب استدراكه اذ القصد منه الفعل لانه عينه او لا
 يجب القضاء الا بالاجتهاد والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت
 لا مطلقا قولان الاكثر على الثاني وعبد الجبار والشيخ ابو سعيد
 الشيرازي والرازي على الاول قيل والنقل عن الشيرازي سهو
 فانه صح في محله وشرحه قول الاكثرين والرازي المذكور قال
 العراقي هو الامام فخر الدين وقال الشيخ جلال الدين هو ابو بكر
 من الخنفة والامر الجديد في قضاء الصلاة حديث الصحيحين
 من تسبيح الصلاة فليصلها اذا ذكرها وحديث مسلم اذا امرت
 بعدكم عن الصلاة او عقل عنها فليصلها اذا ذكرها وفي قضاء

الاشتركة والمجانز وهو الاول الراجح جرى الاقوال ووجه القول
 بالاشتركة في العلق ان التعديل بما ذكره مشعر بعلمته والحكم بتكر
 بتكره علمه ووجه ضعفه بان ذلك ليس من الامر بل من خارج
 والمخند ون ذلك بالوصف دون الشرط وهم الذين لم يروا
 تعليق الحكم بالشرط فيه كونه علة له بل خصوص ذلك بالصفة
 فهذه سبعة اقوال وقيل انه للفور اي المبادىء عقب وروده
 بالفعل وعليه الخنفة والحنابلة وحكاها القاضي عبد الوهاب
 عن المالكية وقال به من اصحابنا الصبر في والقاضي ابو حامد
 وقيل للفور والجمهور في الحال على الفعل بعد وعليه القاضي ابو
 بكر بناء على اصله الواجب لو وسع انه يجب العزم فيه عند
 التأخير وقيل انه للتراخي وعليه طائفة من الواقفة كما قال
 في عروس الافراج نقلا عن العمدة لابن الصباغ وقيل بالوقف
 وفيه قولان احدهما عدم العلم به لوله والثاني انه مشترك
 بين الفور والتراخي وهو معنى قولى ووقف عما اقتصر في
 جمع الجوامع على حكاية انه مشترك قال شارحه ولو عبر
 بالوقف لتناول القول بالاشتركة والوقف معا كما فعل في
 مسألة المرق والتكرار فلذلك عبرت به ومنشأ الخلاف استدل
 فيها كمال الدين وامرئ القيس فلهي حقيقة فيهما لان الاصل في
 الاستعمال الحقيقة او في احدهما عند من الاشتركة ولا تعرفه
 او هو الفور لانه احوط والتراخي لانه ليسه عن القول بخلاف
 العكس لامتناع التقديم او في القهر المشترك بينهما احذر من

آل قول
 ع

الاشتركة